

تراجع خسائر السيارات بسبب الالتزام باقتضاء أجهزة الأطفال

شبكات الغاز الطبيعي للمنازل وهو خطر اضافي لم يسع اليه المواطن باختياره مع ضرورة الاخذ في الاعتبار ان الجهة المشاة للخطر الاضافي ان توفر اليه الوقاية من هذا الخطر كالتزام ادبى وقانونى يقع على عاتقها دون غيرها، وان كان لها ان تحمل تكلفة ذلك على المستفيد ضمن تكلفة مد الغاز سواء على اقساط او باعتبار ذلك هامشا يدخل في تكلفة سعر الغاز، علماباًنه في حالة تسرب الغاز من الانبوبة العادمة فان الامر لا يحتاج الى مهارة تخصصية من الانسان البسيط الذى يخرج الانبوبة الى الهواء الطلاق ليدرء الخطر عن نفسه وعن غيره، اما في حالة تسرب الغاز من العداد او الوصلة فانه لا توجد وسيلة عملية لدرء هذا الخطر سوى استعمال جهاز الاطفاء.



نادر رياض

والدنمارك، حيث انخفضت الخسائر بصورة مذهلة طبقاً لبيانات شركات التأمين اذ ان مواجهة الحرائق في اوله يكون متاحاً باستعمال جهاز اطفاء يدوى الامر الذي ينقذ الارواح والممتلكات قبل امتداد الخطر، ولعله يكون من المفيد ان يستدرك الكود المصرى لحماية المنشآت من اخطار الحرائق الأبواب غير الكاملة منه والتي تتعلق بحماية المساكن سواء القائمة حالياً او التي يتم انشاؤها مستقبلاً فرغم شموليته، الان الجزء الخاص بالمساكن لم يتم ادراجها رغم ان هناك ضرورة ملحة لذلك في ضوء التوسع في مد

تراجع خسائر السيارات الناجمة عن الحرائق بنسبة ٩٥٪ وذلك بعد بدء تطبيق قانون المرور بضرورة توفير اجهزة اطفاء بالسيارات.

ويؤكّد الدكتور نادر رياض رئيس شعبة اطفاء باتحاد الصناعات ان السيارات تتعرض اكثر من غيرها لحوادث الحرائق سواء نتيجة لحوادث او نتيجة لعمليات الاحتراق الداخلى التي تتم بالمحرك ودوره الكهربائية وعلاقة ذلك بدورة الوقود.

ولكن لماذا لم تنتشر اجهزة اطفاء بالمنازل؟ يقول ان احتياطات الامن والأمان هي خبرة تخصصية تخرج من نطاق شطاره «ست البيت» لذا فإنه يلزم لها تشريع يجعلها ملزمة وهو امر جنت ثماره الدول التي طبقت تشريعات ملزمة لتزويد المساكن بأجهزة اطفاء مثل السويد والنرويج